



التوقعات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية لعام ٢٠١٨م : النظرة النصف سنوية

أغسطس ٢٠١٨م

قائمة المحتويات

٣ الملخص التنفيذي
٤ الاقتصاد السعودي على مسار الانتعاش
٧ يتجه السوق المالي السعودي إلى الارتفاع
٩ قطاع البنية التحتية: إطلاق السعودية مشروع قانون للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتلقي رأي الجمهور
١٠ الختام

الملخص التنفيذي

أصدرت ميفك كابيتال تقريراً بالتوقعات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية للعام ٢٠١٨ في شهر يناير. يعتبر هذا التقرير مراجعة لتوقعاتنا مع إضافات أو تعديلات على توقعاتنا السابقة حيثما تطلب الأمر. حيث قمنا بمراجعة التقرير من مختلف فئات الأصول، التي تشمل الاقتصاد وأسواق الأسهم والعقارات.

كانت مجريات الأحداث خلال العام ٢٠١٨ وحتى الآن متوافقة مع توقعاتنا. كما هو موضح في الجدول: ١.

جدول: ١ - مراجعة التوقعات والنظرة للفترة المتبقية من العام ٢٠١٨

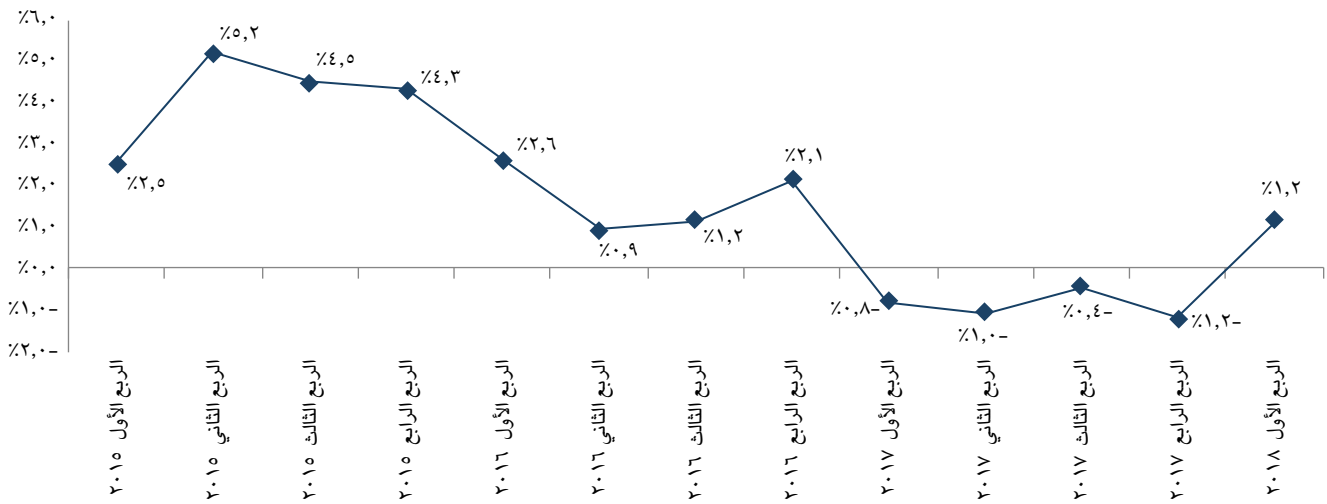
النظرة	توافق التوقعات	التطورات حتى تاريخه	التوقعات	العوامل الرئيسية
التوقعات الاقتصادية	✓	نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول ٢٠١٨ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١,٢%	انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد الانكماش في ٢٠١٧	نمو الناتج المحلي الإجمالي
	✓	ارتفع الإنفاق الحكومي في الربع الأول ٢٠١٨ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٧,٨%	ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال العام ٢٠١٨ عن العام السابق بنسبة ٢٠%	السياسة النقدية
	✓	ارتفاع سعر خام برنت منذ بداية العام حتى تاريخه بنسبة ١١%	أسعار النفط إلى الارتفاع	أسعار النفط
	✓	تم جمع ١١ مليار دولار أمريكي في شهر أبريل، تخطط الحكومة لإقراض ما مجموعه ٣١ مليار دولار أمريكي خلال العام ٢٠١٨	ارتفاع القروض في العام ٢٠١٨ مقارنة بالعام ٢٠١٧	إصدار أدوات الدين
	✓	رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي الفائدة مرتين خلال العام ٢٠١٨	ارتفاع في معدلات الفائدة الرئيسية	السياسة النقدية
	✓	حققت المعاملات عبر نقاط البيع نمواً خلال شهر مارس ٢٠١٨ بمقدار خانتين عن الشهر المماثل من العام السابق	ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي اعتماداً على الدعم الحكومي	إنفاق المستهلك
توقعات الأسهم	✓	تم انضمام السوق المالي السعودي إلى مؤشرات الأسواق الناشئة من "فوتسي" ومورغان ستانلي" في مارس ويونيو على التوالي	ترجيح الإدراج في مؤشر فوتسي ومورغان ستانلي للأسواق الناشئة	الانضمام لمؤشرات الأسواق الناشئة
	✓	ارتفع صافي أرباح القطاعات (باستثناء قطاع المرافق العامة) في الربع الأول ٢٠١٨ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٤,٤% و ٢٨%	مسار إيجابي لنمو الأرباح	نمو الأرباح
النظرة إلى قطاع العقار	✗	من غير المرجح طرح أسهم أرامكو السعودية للاكتتاب العام في العام ٢٠١٩، لا يوجد إصدارات أسهم جديدة باستثناء شركة "لجام للرياضة" (تحت المعالجة)	طرح أسهم أرامكو السعودية للاكتتاب العام، في النصف الثاني ٢٠١٨، انتعاش سوق الاكتتاب الأولية.	طروحات الاكتتاب العام الأولية
	✓	ركود في مؤشر أسعار العقار تراجعت قيمة معاملات القطاع العقاري خلال العام الحالي بنسبة ٣٢% عن الفترة المماثلة من العام السابق إدراج ٤ صناديق استثمار عقاري جديدة	نظرة حذرة إدراج جديد لصناديق الاستثمار العقارية المتداولة - ريت	أسعار العقارات نشاط الإنشاء والتعمير قيمة المعاملات الصناديق العقارية المتداولة

الاقتصاد السعودي على مسار الانتعاش

انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول ٢٠١٨

كما توقعنا، بدأ الاقتصاد السعودي بالتعافي في الربع الأول ٢٠١٨ بعد انكماش بحدود ٠,٧٪ خلال العام ٢٠١٧، نتيجة لتسارع النمو في القطاعين النفطي وغير النفطي. حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً في الربع الأول ٢٠١٨ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١,٢٪ إلى ٦٤٧,٨ مليار ريال سعودي، بعد انكماشه في جميع أرباع العام ٢٠١٧. كنا قد توقعنا أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع أسعار النفط الخام إلى تعافي النمو الاقتصادي خلال العام ٢٠١٨. ساهم ارتفاع الإنفاق في الميزانية خلال الربع الأول ٢٠١٨، بالإضافة لحزمة التحفيز المالي التي تم الإعلان عنها في ديسمبر ٢٠١٧ بمليارات الدولارات، في نمو القطاع غير النفطي بمعدل ١,٦٪ عن الربع المماثل من العام السابق (يشكل ٥٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). حقق قطاع النفط نمواً أيضاً خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٠,٦٪، بدعم من ارتفاع أسعار النفط والارتفاع التدريجي في إنتاج النفط بعد ما أكملت المملكة العربية السعودية تخفيضات الإنتاج المطلوبة وفقاً لاتفاق أوبك في بداية العام ٢٠١٨. قام صندوق النقد الدولي برفع توقعاته لنمو المملكة العربية السعودية مرتين خلال العام ٢٠١٨، الأولى كانت في شهر أبريل إلى ١,٧٪ من ١,٦٪ السابقة، والأخيرة كانت في شهر يوليو إلى ١,٩٪، كما رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو إلى ١,٨٪ من ١,٢٪ في شهر أبريل.

الشكل ١: نمو الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوي للمملكة العربية السعودية (%)



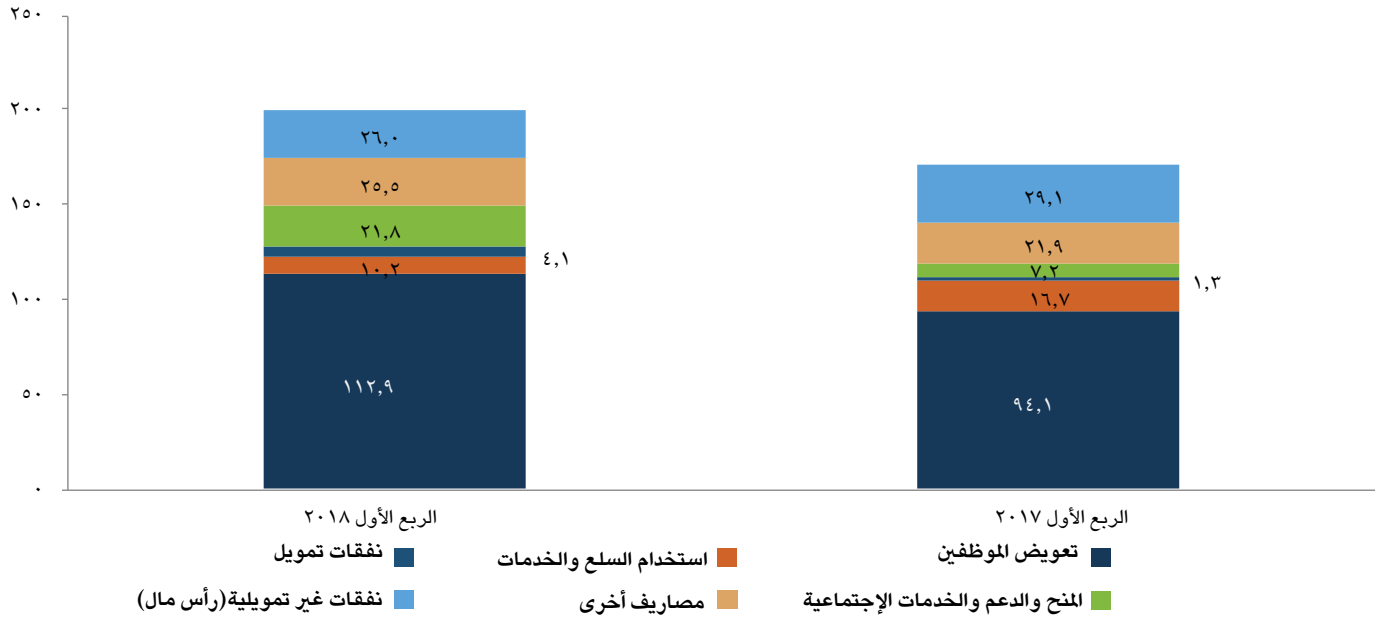
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

ارتفاع الإنفاق الحكومي في الربع الأول ٢٠١٨ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٧,٨٪

ارتفع الإنفاق الحكومي في الربع الأول ٢٠١٨، بالتوافق مع الميزانية المعلنة للعام ٢٠١٨، عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١٧,٨٪ إلى ٢٠٠,٦ مليار ريال سعودي. كانت النفقات المدرجة في ميزانية العام ٢٠١٨ بمبلغ ١,١١١ مليار ريال سعودي، أعلى من العام السابق بنسبة ٢٠٪. كان الارتفاع في تعويض الموظفين، الذي يمثل النسبة الأكبر من إجمالي الإنفاق (٥٦٪)، المحرك الرئيسي لارتفاع إجمالي الإنفاق الحكومي. زادت المنافع الاجتماعية بشكل كبير، بارتفاع ١٨٤٪ عن الربع المماثل من العام السابق، بدعم سلسلة من البدلات الجديدة التي أعلنتها الحكومة لتعويض ارتفاع تكاليف المعيشة بسبب تطبيق ضريبة القيمة المضافة وارتفاع أسعار الكهرباء والوقود.

من جانب توزيع الإنفاق على القطاعات، كان التخصيص الأكبر لصالح القطاعات العسكرية والتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية. كانت الموارد الاقتصادية والبنية التحتية والنقل القطاعات الأقل من حيث الإنفاق، حيث تم التخصيص لها بنسب ٤٪ و ٧٪ فقط من إجمالي مبلغ الميزانية السنوي الذي تم إنفاقه في الربع الأول ٢٠١٨. من المتوقع ارتفاع الإنفاق على هذه القطاعات في الأرباع القادمة، بما يتوافق مع مخصصات الميزانية.

الشكل ٢: نفقات الربع الأول ٢٠١٨ مقابل نفقات الربع الأول ٢٠١٧ (مليار ريال سعودي)



المصدر: وزارة المالية

أسعار النفط في ارتفاع، والمزيد من إنتاج النفط السعودي خلال الربع الثاني ٢٠١٨

بدأت أسعار النفط الخام العالمية في الاستقرار بنهاية العام ٢٠١٧ وخلال الربع الأول ٢٠١٨، حيث تراجع سعر خام برنت إلى أقل من ٧٠ دولار أمريكي للبرميل، نتيجة تحقق السوق من الالتزام المشترك لمنتجي النفط في تخفيض الإنتاج. بدأت أسعار النفط في الارتفاع خلال شهر أبريل ٢٠١٨ وسط توقع فرض عقوبات أمريكية على إيران. استمر الارتفاع بعد أن أكدت الولايات المتحدة على فرض العقوبات بشكل رسمي في مايو. عموماً، ارتفع خام برنت منذ بداية العام ٢٠١٨ حتى تاريخه بنسبة ١١٪ (كما في ٢٦ يوليو)، والذي انعكس بشكل إيجابي على إقتصاد المملكة العربية السعودية.

بدأت المملكة العربية السعودية في زيادة إنتاج النفط خلال الربع الثاني ٢٠١٨ بعد ما أكملت تخفيضات الإنتاج المطلوبة وفقاً لاتفاق أوبك، حيث ارتفع متوسط الإنتاج اليومي ١,٧٪ عن الربع السابق. من المتوقع ارتفاع إنتاج النفط السعودي خلال النصف الثاني ٢٠١٨، بعد الاتفاق الأخير لأوبك في يوليو ٢٠١٨ بزيادة إنتاج النفط. وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، سيبيلج متوسط إنتاج المملكة العربية السعودية من النفط ١٠,٣ مليون برميل يوميا (أعلى من متوسط الستة الشهور الأولى البالغ ٩,٩ مليون برميل يوميا)، مما يشير إلى انخفاض فعلي لتوقعات عجز الميزانية إلى حوالي ٣٠ مليار دولار أمريكي، من التوقعات السابقة البالغة ٥٢ مليار دولار أمريكي.

رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي أسعار الفائدة الأساسية كما توقعنا بالتوافق مع خطوة الإحتياطي الفيدرالي

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي برفع أسعار اتفاقيات إعادة الشراء وأسعار اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس في ١٥ مارس إلى ٢,٢٥٪ و ١,٧٥٪ على التوالي، وذلك قبيل الإعلان عن رفع أسعار الفائدة المتوقع من قبل بنك الإحتياط الفيدرالي الأمريكي، وهو ما حدث في ٢١ مارس. على الرغم من رفع الريبو العكسي خلال العامين الماضيين بالتوافق مع التغييرات في سعر فائدة الفيدرالي الأمريكي، إلا أنها كانت المرة الأولى للمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٠٩ أن تغير معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس (الريبو). كنا قد توقعنا زيادة أسعار الفائدة نتيجة لقوة الدولار الأمريكي مع ارتفاع المخاوف من تحويل رأس المال أو الودائع إلى الدولار الأمريكي بدلا من الريال السعودي. للمرة الثانية خلال العام، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي برفع أسعار الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس في ١٣ يونيو، بعد أن قام بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع الفائدة على الدولار الأمريكي إلى ما بين ١,٧٥٪ و ٢٪ خلال نفس الشهر. بذلك، بلغ سعر "الريبو" السعودي ٢,٥٪ وسعر "الريبو" المعاكس ٢٪. بينما لا يشكل رفع أسعار الفائدة سببا للقلق بشأن النمو الاقتصادي، أشارت وكالة موديز للتصنيف الائتماني إلى أن خطوة مؤسسة النقد العربي السعودي برفع أسعار الفائدة هي خطوة إيجابية للائتمان في قطاع البنوك السعودي، حيث ستساهم في الحد من التدفقات النقدية الخارجة للمستثمرين والمودعين وستنعكس في استقرار أوضاع السيولة في القطاع.

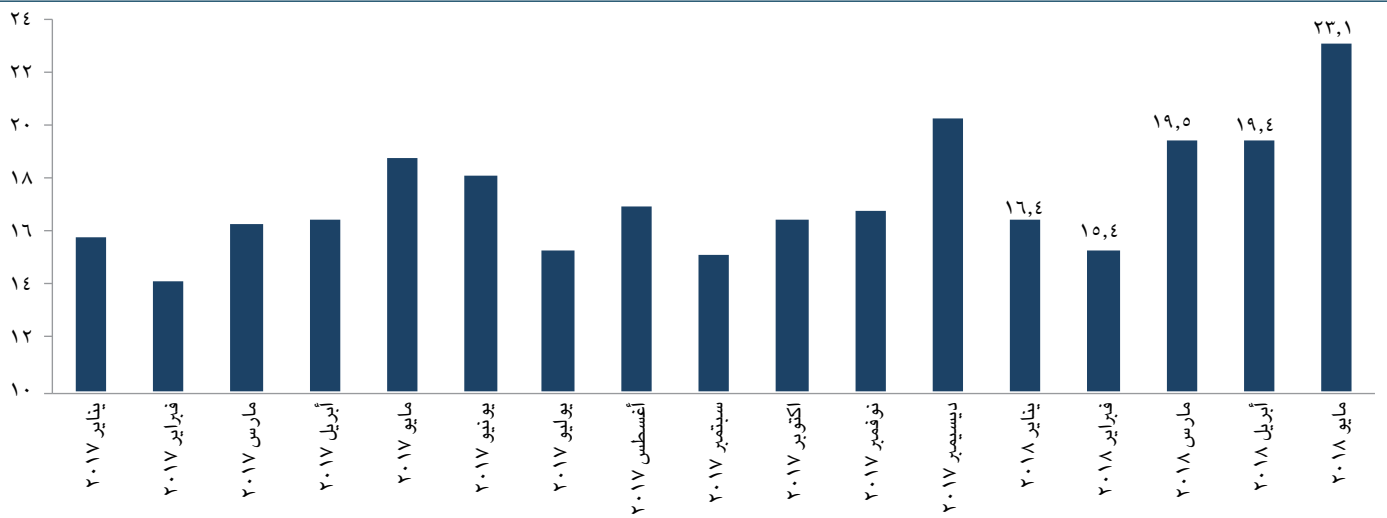
المزيد من إصدارات السندات الحكومية السعودية في العام ٢٠١٨

نرى أن المملكة العربية السعودية لديها مجال جيد لإصدار السندات في العام ٢٠١٨، حيث بلغ معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٧,٣٪ للعام ٢٠١٧، يعتبر المعدل الأقل بين الدول المماثلة في كل من دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الناشئة، أقل بشكل كبير من السقف الأعلى الذي وضعته الحكومة بنسبة ٣٠٪ وفقاً لبرنامج إعادة التوازن المالي. تم تمويل العجز المالي للربع الأول ٢٠١٨ بشكل رئيسي من خلال إصدار سندات دين بقيمة ٤١ مليار ريال سعودي (ما يقارب ١١ مليار دولار أمريكي). قامت المملكة العربية السعودية بجمع حوالي ١١ مليار دولار أمريكي من سوق السندات الدولي، وهي أكبر عملية إصدار سندات لسوق ناشئ في ذلك الوقت للعام ٢٠١٨. تم الحصول من إصدار السندات على عروض بأكثر من ٥٠ مليار دولار أمريكي، مما يشير إلى نمو ثقة المستثمرين في الاقتصاد السعودي. تخطط المملكة العربية السعودية إلى الحصول على ٣١ مليار دولار أمريكي من خلال بيع سندات هذا العام مقابل ٢١,٥ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٧ و ١٧,٥ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٦.

تحسن الاستهلاك بدعم من الإنفاق حكومي

توقعنا تحسن الإنفاق الاستهلاكي في المملكة خلال العام ٢٠١٨ بدعم من زيادة الإنفاق الحكومي، كان هذا التحسن إلى حد كبير من ارتفاع المعاملات عبر نقاط البيع وسحوبات أجهزة الصراف الآلي عن الفترة المماثلة من العام السابق لكل شهر في ٢٠١٨ (أحدث البيانات متوفرة حتى نهاية شهر مايو ٢٠١٨). جاء ارتفاع الاستهلاك بدعم من برنامج التحفيز المالي بقيمة تقارب ٥٠ مليار ريال سعودي والمعلن عنه في نهاية ٢٠١٧، على شكل بدلات وإعفاءات ضريبية بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي على تعويض الموظفين والخدمات الاجتماعية خلال الربع الأول ٢٠١٨. عوض تحسن الاستهلاك جزئياً، خلال أول شهرين في ٢٠١٨، ارتفاع تكاليف المرافق العامة والوقود وتأثير ضريبة القيمة المضافة الجديدة. عموماً، بعد تلاشي الأثر الأولي لهذه العوامل، ارتفع الاستهلاك بشكل كبير كما يتضح من ارتفاع المعاملات عبر نقاط البيع خلال الفترة من شهر مارس إلى شهر مايو عن الفترة المماثلة من العام السابق بخانتين، حيث سجل أعلى مستوى له عند ٢٣,١ مليار ريال سعودي في شهر مايو.

الشكل ٣: المعاملات عبر نقاط البيع (مليار ريال سعودي)



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

يتجه السوق المالي السعودي إلى الارتفاع

من الملاحظ ارتفاع السوق المالية السعودية خلال هذا العام مع ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة ١٥,٨٪ منذ بداية العام ٢٠١٨ حتى تاريخه (كما في ٢٦ يوليو)، حيث دعم الارتفاع إلى حد الآن كل من ارتفاع أسعار النفط وتطورات إيجابية مترقبة كالإدراج ضمن مؤشر الأسواق الناشئة في فوتسي ومورغان ستانلي ومسار نمو صافي الربح الإيجابي خلال الربع الأول ٢٠١٨.

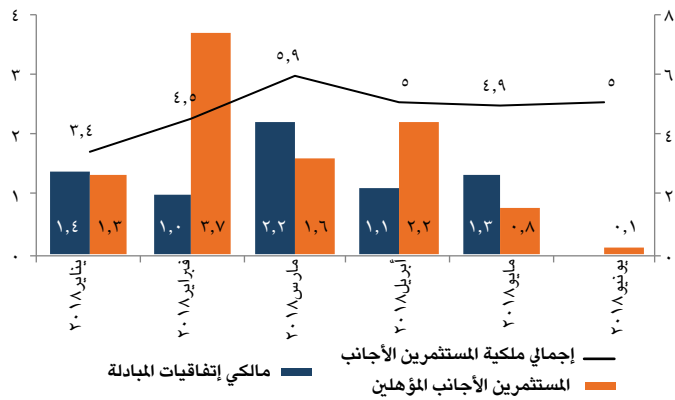
تأثير إدراج مؤشر الأسواق الناشئة في مؤشر فوتسي ومؤشر مورغان ستانلي

ساهمت ترقية السوق السعودي إلى مؤشر الأسواق الناشئة في مؤشر فوتسي في شهر مارس والأهم بعد ذلك مؤشر مورغان ستانلي في شهر يونيو بشكل رئيسي في ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي، كما ساهم الترقب والتحقق لهذه الإدراجات في تحقيق صافي استثمارات أجنبية في سوق الأسهم السعودية هذا العام (١٦,٦ مليار ريال سعودي بنهاية شهر يونيو ٢٠١٨)، ارتفعت أيضا ملكية المستثمرين الأجانب في أسهم السوق المالية السعودية بنهاية شهر يونيو ٢٠١٨ إلى ٥٪ من ٣,٤٪ في يناير ٢٠١٨.

نمو إيجابي لأرباح الشركات

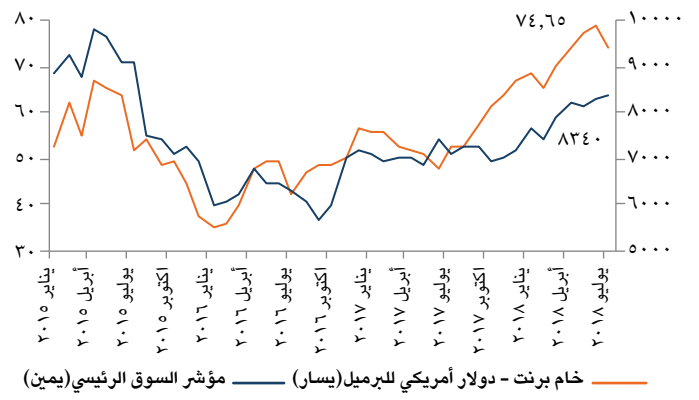
توقعنا مسار إيجابي لنمو صافي ربح الشركات الربع سنوي خلال العام ٢٠١٨. تعافى صافي الربح بشكل جيد خلال الربع الأول ٢٠١٨ بعد أداء ضعيف في الربع الرابع ٢٠١٧ مع نمو قطاع المرافق العامة السابق بنسبة ٤,٤٪ عن الربع المماثل من العام السابق وبنسبة ٢٨,٤٪ عن الربع السابق، كما تحسن هامش إجمالي صافي الربح ليصل إلى ١٥,١٪ من ٩,٢٪ في الربع الرابع ٢٠١٧. سجل قطاع الطاقة أعلى معدل نمو في إجمالي صافي الربح بمعدل ١٨٣٪ عن الربع المماثل من العام السابق بدعم من استمرار تحسن أسعار النفط الخام خلال الربع، كما سجلت أسهم البتروكيماويات أداءً جيدا نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية العالمية مما أدى إلى زيادة الطلب وارتفاع أسعار البيع لمعظم المنتجات، وحققت البنوك أداءً جيدا أيضاً (نمو إجمالي صافي الربح بنسبة ٧,٤٪ عن الربع المماثل من العام السابق) بسبب انخفاض مصاريف الفوائد وتكاليف المخصصات.

الشكل ٥: صافي القيمة المضافة من اتفاقيات المبادلة والمستثمرين الأجانب المؤهلين



المصدر: تداول

الشكل ٤: حركة مؤشر السوق الرئيسي مقابل النفط



المصدر: تداول، بلومبرغ

ضعف في طرح الأسهم للاكتتاب العام الأولي

عموماً، يستمر الانخفاض في طرح الأسهم للاكتتاب العام الأولي، حيث من غير المرجح إدراج أسهم شركة أرامكو السعودية كما كان متوقفاً في العام ٢٠١٨، ولا يوجد إصدارات لأسهم شركات كبيرة خلال هذا العام (باستثناء صناديق الاستثمار العقاري - ريت). طرح الأسهم الوحيد للاكتتاب العام الأولي سيكون لشركة "لجام للرياضة"، والذي من المقرر أن يتم خلال الأسبوع الأول من أغسطس، حيث من المتوقع أن يتم الحصول من الطرح على ١ مليار ريال سعودي (٢٦٧ مليون دولار أمريكي).

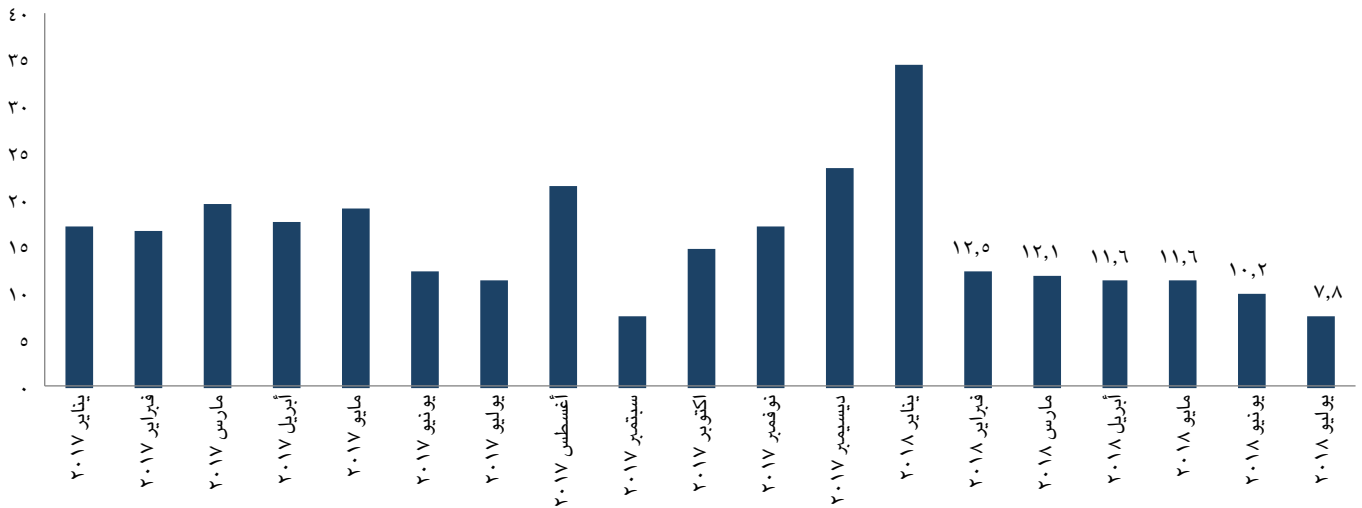
*استثينا قطاع المرافق العامة لتجنب الأثر السلبي الخاص بأرباح شركة الكهرباء السعودية (صافي الخسارة ١,٢ مليار ريال سعودي)، وتشكل الشركة ٩,٨٪ من إجمالي القيمة السوقية للقطاع.

ضعف قطاع إدارة وتطوير العقارات

توخينا الحذر في توقعاتنا لقطاع العقار السعودي للعام ٢٠١٨، حيث يبدو استمرار الضعف في القطاع إلى الآن خلال العام ٢٠١٨. تراجع مؤشر أسعار العقار بحدود ١,٢٪ في الربع الأول من العام ٢٠١٨ عن الربع المماثل من العام السابق (وفقا لبيانات الهيئة العامة للإحصاء)، كما انخفضت القيمة الإجمالية للمعاملات العقارية خلال الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠١٨ بنسبة ٣٢٪ عن الفترة المماثلة من العام السابق إلى ٦٥,٨ مليار ريال سعودي من ٩٧,٢ مليار ريال. يبدو الضعف أيضا في نشاط الإنشاء والتعمير، حيث انخفضت مبيعات الأسمنت خلال الفترة من يناير إلى مايو من العام ٢٠١٨ بنسبة ١٣٪ عن الفترة المماثلة من العام السابق رافقها تراجع في أسعار الأسمنت خلال الربع الأول من العام ٢٠١٨ بنسبة ١١٪ عن الربع المماثل من العام السابق.

بصفة عامة، كان سوق صناديق الاستثمار العقاري المتداولة - ريت نشطا إلى حد ما بالتوافق مع التوقعات، بوجود أربع صناديق ريت ضمن مؤشر السوق، ليرتفع معها إجمالي القيمة السوقية لصناديق الريت إلى أكثر من ٢ مليار دولار أمريكي من ١,٧٧ مليار دولار أمريكي في بداية العام.

الشكل ٦: إجمالي قيمة المعاملات العقارية (مليار ريال سعودي)



المصدر: موقع أرقام

قطاع البنية التحتية: إطلاق السعودية مشروع قانون للشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتلقي رأي الجمهور

تشكل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة للمستثمرين والشركات للوصول إلى جزء من السوق كان مقتصرًا على الحكومة. في مطلع يوليو من العام ٢٠١٨، طرحت المملكة العربية السعودية مسودة قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتلقي رأي الجمهور خلال ثلاثة أسابيع، تنتهي في ٢٩ من يوليو.

أشرنا في تقريرنا للتوقعات الخاص بالمملكة العربية السعودية للعام ٢٠١٨ إلى دور تطوير القانونين والنظم في المملكة العربية السعودية بصفة مستمرة لتوفير بيئة تشجع وتسهل استخدام نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. يوجد بعض التحديات التي يجب التغلب عليها، لكن تم إحراز تقدم كبير خلال فترة ١٨ شهر السابقة. يظهر القطاعان العام والخاص اهتمامًا كبيرًا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. "لم تمنع المرحلة الانتقالية للإطار التشريعي المبادرين من المستثمرين والمطورين من دخول سوق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وقت مبكر، بهدف استكشاف الفرص المحتملة في مجال العقارات، ولكن هناك حاجة إلى بعض الخطوات المموسسة في المستقبل القريب للحفاظ على الزخم". (صفحة ٢٤، نظرة إلى الاقتصاد السعودي ٢٠١٨)

في أواخر أبريل، أعلنت الحكومة السعودية عن خططها لتحقيق إيرادات تتراوح ما بين ٩ إلى ١١ مليار ريال سعودي بحلول العام ٢٠٢٠ من خلال مشروع الخصخصة الذي سيحتوي على ١٤ استثمار بقيمة تتراوح ما بين ٦,٤ إلى ٧,٤ مليار ريال سعودي بنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي سيساهم أيضًا في توفير ما يقارب ١٢,٠٠٠ وظيفة جديدة.

يوفر مشروع قانون الشراكة بين شركات القطاع العام والخاص إطار عمل يسمح للشركات بتنفيذ عقود الشراكة خلال مدة ١٠ أيام من خلال الموقع الحكومي صاحب العلاقة أو المركز الوطني للتخصيص. أشار نص مسودة القانون إلى احتمال إعفاء الشركات المشاركة في الشراكات بين القطاع العام والخاص من تعليمات نسب الموظفين السعوديين وفقًا لخطة السعودية، كما أشار أيضًا إلى تخفيف قوانين ملكية الأجانب للعقارات.

الختام

شهد النصف الأول من العام ٢٠١٨ مزيجاً من الأخبار والتطورات الإيجابية فيما يتعلق بالاقتصاد والسوق المالي. يسرنا أن ننوه بأن العديد من توقعاتنا قد تحققت. من هنا، نتوقع أن يستمر الاقتصاد السعودي بالنمو والتطور التدريجي. استقرت أسعار النفط وكميات التصدير بالتوافق مع الإنفاق خلال العام، ومعدلات التضخم عند مستويات مقبولة تأقلم معها القطاع الاستهلاكي بعد رفع الدعم وتطبيق الضرائب الجديدة، الأمر الذي يساعد في استدامة النمو الاقتصادي. باستثناء التغيرات المفاجئة، نتوقع تجنب المخاطر المحتملة من خلال تدابير من الحكومة ومن مؤسسة النقد العربي السعودي، ولذلك نحافظ على التوقعات الإيجابية للاقتصاد بشكل عام.

إخلاء المسؤولية

تحتوي هذه الوثيقة على معلومات سرية لاطلاع واستخدام الأشخاص المعنيين بها ولا يمكن إعادة إنتاجها أو توزيعها لأي شخص آخر أو نشرها أو نشر أي جزء منها مهما كان الغرض.

أعد هذا التقرير اعتماداً على مصادر بيانات متاحة للعموم يعتقد انها جديرة بالثقة. يحتمل أن ميفك كابيتال لم تتحقق من جميع هذه المعلومات مع أطراف أخرى. لا تضمن ميفك كابيتال أو مستشاريها أو مدراءها أو موظفيها دقة أو منطقية أو شمولية المعلومات الواردة من أي مصدر قدم المشورة في هذا التقرير، وبأي حال من الأحوال لا يمكن اعتبار ميفك كابيتال أو مستشاريها أو مدراءها أو موظفيها مسؤولين (نتيجة للجهالة أو غيرها) عن أي خسارة أيا كان نوعها نتيجة لاستخدام هذه الوثيقة أو محتوياتها أو ناتجة عن أي علاقة بهذه الوثيقة.

لا تهدف هذه الوثيقة إلى التوصية ببيع أو شراء أي أوراق مالية أو سلع أو عملات. أيضاً، لا يمكن اعتبار هذه الوثيقة كمشورة مصممة لاستثمار خاص. تم إعداد هذه الوثيقة دون اعتبار للظروف والأهداف المالية الشخصية لأي جهة تستلمها. تعتمد ملائمة أي استثمار أو عملة على الظروف والأهداف الخاصة بكل مستثمر. قد لا تكون الاستثمارات الوارد ذكرها في هذه الوثيقة ملائمة لجميع المستثمرين.

لا يجب الاعتماد على هذه الوثيقة أو استخدامها بدلا من اتخاذ القرارات باستقلالية.

قد تتضمن هذه الوثيقة بعد العبارات أو التقديرات أو التوقعات ذات العلاقة بأداء متوقع مستقبلاً لأوراق المالية أو سلع أو عملات مقترحة. تعتمد مثل هذه العبارات أو التقديرات أو التوقعات على معلومات نعتبرها ذات مصداقية وقد تعكس فرضيات مختلفة توقعاً لتطورات اقتصادية محتمل حدوثها، لكنها غير مدققة بشكل مستقل وقد تتحقق صحتها وقد لا تتحقق. لا نقدم أو نضمن، لا صراحة ولا ضمناً أي من العبارات أو التوقعات أو التقديرات أو ملائمتها للغرض المقصود منها وينبغي أن لا يعتمد عليها.

الآراء المتضمنة في هذا التقرير هي آراؤنا الحالية بتاريخ إعداد هذه الوثيقة ويمكن أن تتغير دون إشعار مسبق.